إشراك الطلبة في أنشطة تفاعلية تعزز وعيهم البيئي وتشجعهم على تبني سلوكيات مستدامة

«برقان» يُنظِّم فعالية زراعية لطلبة المدرسة المتحدة الأمريكية احتفاءً بأسبوع التخضير وتعزيزاً للوعي البيئي

حصة النجادة: ندعم الجهود الوطنية الهادفة إلى تجميل الكويت وزيادة المساحات الخضراء

في إطار التزامه المتواصل بالاستدامة والمسؤولية المجتمعية، نظم بنك برقان فعالية زراعية لطلبة المدرسة المتحدة الأمريكية (AUS)، احتفاء بأسبوع التخضير في الكويت، وهي مناسبة بيئية وطنية. وتأتي هذه المبادرة امتدادا للشراكة السنوية التي تجمع بين البنك والمدرسة، وتجسد حرصه على تعريف الطلبة بمفاهيم الاستدامة بأسلوب عملي، بما يسهم في توثيق ارتباطهم بالطبيعة منذ الصغر، وتشجيعهم على تبني سلوكيات إيجابية للمحافظة على البيئة في الكويت.

وأقيمت الفعالية في المدرسة، بمشاركة الطلبة والمدرسين في زراعة الشتلات والزهور ومجموعة متنوعة من النباتات، في تجربة عملية أتاحت لهم التعرف على أهمية الغطاء النباتي والمساحات الخضراء ودورهما في الحفاظ على البيئة. وإلى جانب إضفاء لمسة جمالية على محيط المدرسة، أسهمت الفعالية في ترك أثر إيجابي لدى الطلبة وتعزيز المبادرات الفردية في تنمية حس المسؤولية تجاه البيئة.

وبهذه المناسبة، قالت حصة حسين النجادة مدير أول ـ العلاقات الإعلامية والمسؤولية الاجتماعية في بنك برقان: «نؤمن بأن غرس الوعي البيئي لدى الأجيال الشابة يبدأ بإتاحة الفرص أمامهم للتعلم من خلال التجربة العملية.

ومن هذا المنطلق، حرصنا من خلال هذه الفعالية على تعريف الطلبة بأهمية الزراعة والمحافظة على المساحات الخضراء، وتشجيعهم على القيام بدور فاعل في حماية البيئة. ونأمل أن تسهم هذه التجربة في غرس سلوكيات إيجابية في حياتهم اليومية، وأن تحفزهم على مشاركة ما اكتسبوه مع أسرهم ومحيطهم المجتمعي».


حصة حسين النجادة مدير أول ـ العلاقات الإعلامية والمسؤولية الاجتماعية في بنك برقان برفقة طلبة المدرسة المتحدة الأمريكية «AUS» خلال الفعالية الزراعية التي نظمها البنك احتفاء بأسبوع التخضير في الكويت


فريق بنك برقان في لقطة جماعية مع طلبة ومعلمي المدرسة المتحدة الأمريكية «AUS» خلال فعالية أسبوع التخضير في الكويت

وأضافت النجادة: «يجسد تعاوننا المتواصل مع المؤسسات التعليمية، ومن بينها المدرسة المتحدة الأمريكية (AUS)، حرصنا على توفير تجارب تعليمية تتيح للطلبة تحويل المعرفة إلى أنشطة لها أثر إيجابي. وتمثل هذه الشراكات جزءا مهما من نهجنا في دعم التعليم وإثراء روح المشاركة والمسؤولية لدى الطلبة، بالتوازي مع مواصلة جهودنا لدعم التوجهات الوطنية في مجال الاستدامة والمساهمة في مستقبل أكثر ازدهارا لدولة الكويت».

وبالتوازي مع الفعالية الزراعية، حرص بنك برقان على نشر الثقافة المالية لدى الطلبة والمعلمين، من خلال تسليط الضوء على أبرز الرسائل التوعوية لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وبدعم من البنوك المحلية. وركزت الرسائل التوعوية على أهمية ثقافة الادخار منذ الصغر، والتعريف بأسس التخطيط المالي السليم، وكيفية اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومسؤولة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يواصل جهوده في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة التي تشمل مجالات التعليم، وتعزيز الوعي البيئي والثقافة المالية، وتمكين الطلبة وجيل الشباب، بما يعكس التزامه بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وانطلاقا من شعاره المؤسسي «أنت دافعنا»، يحرص البنك على ترسيخ دوره كشريك فاعل في دعم مسيرة التنمية المستدامة، والإسهام في تحقيق أهداف رؤية «الكويت 2035».

يتولى الإدارة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

صدور مرسوم بتعديل قانون إنشاء «بيت الزكاة»

صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» المرسوم بقانون رقم 123 لسنة 2026 بتعديل المادة (3) من القانون رقم (5) لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة، ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة (3) من القانون رقم (5) لسنة 1982 المشار إليه، النص الآتي:

يتولى إدارة بيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعضوية كل من:

1 ـ مدير عام بيت الزكاة ـ نائبا للرئيس.
2 ـ وكيل وزارة الشؤون الإسلامية.
3 ـ وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة.
4 ـ وكيل وزارة المالية.
5 ـ أمين عام الأمانة العامة للأوقاف.
6 ـ مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر.

ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون منهم الرئيس أو نائبه، ويكون القرار بأغلبية الأعضاء، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه من يترأس الاجتماع.

مادة ثانية: على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 123 لسنة 2026 بتعديل المادة (3) من القانون رقم (5) لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة على ما يلي:

أنشئ بالقانون رقم 5 لسنة 1982 بيت الزكاة بصفته هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة لها شخصية اعتبارية، وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعدلت بعض نصوصه بموجب القانون رقم 38 لسنة 2014، والمرسوم بقانون رقم 151 لسنة 2025.



وإذ صدر الأمر الأميري بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م، والذي نص في المادة (4) منه على أن تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، فقد رؤي إعداد مشروع المرسوم المرفق من مادتين، الأولى باستبدال نص المادة (3) من القانون المذكور ليكون نصها:

«يتولى إدارة بيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعضوية كل من:

1 ـ مدير عام بيت الزكاة ـ نائبا للرئيس.
2 ـ وكيل وزارة الشؤون الإسلامية.
3 ـ وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة.
4 ـ وكيل وزارة المالية.
5 ـ أمين عام الأمانة العامة للأوقاف.
6 ـ مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر.

ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون منهم الرئيس أو نائبه، ويكون القرار بأغلبية الأعضاء، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه من يترأس الاجتماع».

وأخيرا، ألزمت المادة الثانية من مشروع المرسوم المرفق الوزراء، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القانون، والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تعديل اتفاقية الإعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الديبلوماسية الرسمية بين الكويت وڤيتنام

صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» مرسوم رقم 171 لسنة 2026 بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية الإعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الديبلوماسية والرسمية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية ڤيتنام الاشتراكية، ونصت مواد المرسوم على ما يلي:

مادة أولى: الموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية الإعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الديبلوماسية والخاصة سارية المفعول.

2. بالنسبة إلى جمهورية ڤيتنام الاشتراكية: جوازات السفر الديبلوماسية والرسمية سارية المفعول.

المادة الثانية: يتم تعديل عنوان الاتفاقية وبعض موادها على النحو التالي:

عنوان الاتفاقية: «الاتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية ڤيتنام الاشتراكية بشأن الإعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الديبلوماسية والخاصة والرسمية».

البند الأول من المادة الأولى: «يعفى مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين، من حملة أنواع جوازات السفر التالية:

1. بالنسبة إلى دولة الكويت: جوازات السفر الديبلوماسية والخاصة والرسمية الصالحة.

2. بالنسبة إلى جمهورية ڤيتنام الاشتراكية: جوازات السفر الديبلوماسية والرسمية الصالحة، من متطلبات تأشيرة الدخول والخروج والعبور على إقليم الطرف المتعاقد الآخر لمدة أقصاها (90) تسعين يوما خلال (06) ستة أشهر من تاريخ الدخول الأول».



المادة الثانية: «يعفى مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين من حملة الجوازات الديبلوماسية أو الرسمية أو الخاصة الصالحة، الأعضاء في البعثة الديبلوماسية أو القنصلية أو ممثلين للمنظمات الدولية المتواجدة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، فضلا عن الزوج والأطفال دون السن القانونية الذين يحملون جوازات سفر ديبلوماسية أو خاصة أو رسمية صالحة، من متطلبات تأشيرة الدخول والخروج والبقاء في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أثناء فترة أدائهم لمهامهم، مع أهمية تقديم إخطار بذلك قبل (30) ثلاثين يوما من تاريخ وصولهم».

المادة السادسة: 3. يتبادل الطرفان المتعاقدان، عبر القنوات الديبلوماسية، عينات من جوازات السفر الديبلوماسية أو الخاصة أو الرسمية خلال (30) ثلاثين يوما قبل تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

4. يطلع الطرفان المتعاقدان، عبر القنوات الديبلوماسية، على العينات والمعلومات المتعلقة بجوازات السفر الديبلوماسية أو الخاصة أو الرسمية الجديدة قبل (30) ثلاثين يوما على الأقل من الشروع في استخدامها.

المادة الثالثة: يعد هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية، ويدخل حيز النفاذ بعد (60) ستين يوما من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة وعبر القنوات الديبلوماسية بالانتهاء من كافة الإجراءات القانونية اللازمة لدخوله حيز النفاذ.

«دراستي» يُطلق نسخته السادسة تحت رعاية وزير التربية ضمن موسم الكويت للشباب والرياضة

تنظم شركة «زون» النسخة السادسة من معرض «دراستي» للتعليم العالي، تحت رعاية وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي، خلال الفترة من 9 إلى 12 الجاري في أرض المعارض الدولية في مشرف ـ قاعة 8، بمشاركة جامعات محلية ودولية ومكاتب للاستشارات التعليمية.

وقد اختير معرض «دراستي» ليكون ضمن فعاليات موسم الكويت للشباب والرياضة، ليواصل دوره في دعم الشباب وتوسيع معرفتهم بالفرص التعليمية المتاحة، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات واعية بشأن مستقبلهم الأكاديمي، بما يتناسب مع اهتماماتهم وقدراتهم وطموحاتهم. وتسعى النسخة السادسة إلى تحقيق إنجاز عالمي جديد، من خلال جمع أكبر عدد من الطلبة في معرض تعليمي واحد، بهدف تسجيل رقم قياسي عالمي لدى موسوعة غينيس للأرقام القياسية. ويضيف هذا الطموح بعدا جديدا للمعرض، ويمنح الطلبة فرصة ليكونوا جزءا من تجربة تعليمية ومجتمعية تسعى إلى وضع اسم الكويت على منصة عالمية.

ويشكل المعرض منصة تجمع الطلبة وأولياء الأمور بممثلي الجهات التعليمية تحت سقف واحد، وتتيح لهم التعرف على البرامج الأكاديمية والتخصصات المتنوعة وخيارات الدراسة داخل الكويت وخارجها. كما يوفر فرصة لطرح الاستفسارات والحصول على معلومات مباشرة حول متطلبات القبول وإجراءات التسجيل، بما يساعد على تكوين صورة أوضح عن المرحلة الجامعية والاستعداد لها.



ويهدف «دراستي» إلى مساعدة الطلبة على استكشاف ميولهم ومقارنة المسارات التعليمية قبل اتخاذ قرار اختيار التخصص والجامعة، من خلال الحوار المباشر مع ممثلي الجامعات والمستشارين التعليميين. ويتيح هذا التواصل فهم طبيعة البرامج الدراسية ومدى توافقها مع أهداف الطلبة المستقبلية، والتعرف على خيارات قد تفتح أمامهم آفاقا جديدة. كما يمنح المعرض أولياء الأمور فرصة للمشاركة الفاعلة في هذه المرحلة المهمة من حياة أبنائهم، عبر الاطلاع على البدائل التعليمية ومناقشة الأسئلة المتعلقة بالدراسة والقبول، بما يعزز قدرتهم على تقديم الدعم والتوجيه المبني على معلومات واضحة، ويساعد أبناءهم على الانتقال من المرحلة الثانوية إلى الحياة الجامعية بثقة واستعداد. وتدعو شركة «زون» طلبة المرحلة الثانوية والراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي وأولياء أمورهم إلى زيارة النسخة السادسة من معرض «دراستي»، والاستفادة من الفرص المتاحة للتعرف والسؤال والمقارنة، والمشاركة في طموح تحقيق إنجاز عالمي، إلى جانب اتخاذ خطوات مدروسة نحو مستقبلهم الدراسي.

ويستقبل المعرض زواره خلال الفترة من 9 إلى 12 الجاري في أرض المعارض الدولية بمشرف ـ قاعة 8، يوميا من الساعة 8 صباحا حتى 1 ظهرا، ومن الساعة 5 مساء حتى 9 مساء.

مشاركة طلابية

أهمية وحيوية قانون المرافعات في دولة الكويت

المقدمة: يعد قانون المرافعات المدنية والتجارية من القوانين الأساسية في دولة الكويت، لما له من دور مهم في تنظيم إجراءات التقاضي أمام المحاكم، وضمان حماية الحقوق والحريات، وتحقيق العدالة بين المتقاضين، فهو الوسيلة التي تنظم كيفية اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالحقوق وحمايتها وفقا للقانون.

أهمية قانون المرافعات: تتمثل أهمية قانون المرافعات في تنظيم إجراءات رفع الدعاوى، وتحديد اختصاص المحاكم، وبيان طرق الإعلان وتقديم الدفوع والأدلة والطعن في الأحكام. كما يكفل للخصوم حق الدفاع والمساواة أمام القضاء، ويسهم في تحقيق العدالة ومنع التعسف في استعمال الإجراءات القضائية.

حيوية قانون المرافعات: تظهر حيوية قانون المرافعات في ارتباطه المباشر بمختلف المنازعات المدنية والتجارية التي تنشأ في المجتمع الكويتي. كما تبرز أهميته في مواكبة التطورات الحديثة، وتسهيل الإجراءات القضائية، وتحقيق السرعة في الفصل في الدعاوى، مع المحافظة على ضمانات التقاضي العادل.

الخاتمة: في الختام، يمثل قانون المرافعات المدنية والتجارية ركيزة أساسية لتحقيق العدالة في دولة الكويت، فهو لا يقتصر على تنظيم إجراءات التقاضي، بل يضمن أيضا الوسائل القانونية لحماية الحقوق. ولذلك، فإن تطوير أحكامه وحسن تطبيقها يسهمان في تعزيز الثقة بالقضاء وتحقيق العدالة الناجزة واستقرار المجتمع.

سلطان حسن أبورقبه
كلية الدراسات التجارية/ تخصص قانون

التنمر الإلكتروني بالمجتمع الكويتي ودور القانون في الحدّ منه

بداية، أود عرض مفهوم التنمر الإلكتروني، والذي يقصد به استخدام الإنترنت أو وسائل الاتصال الحديثة بهدف الإساءة إلى شخص آخر بصورة متكررة أو مهينة.

ومن أبرز صوره إرسال الرسائل المسيئة أو نشر التعليقات الساخرة والمهنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

إن مشكلة التنمر الإلكتروني في المجتمع نتج عنها:

- الانتشار الواسع للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي على زيادة فرص حدوث التنمر الإلكتروني.
- يستطيع الشخص المسيء نشر المحتوى بسرعة والوصول إلى عدد كبير من الأشخاص خلال فترة قصيرة.
- بعض الضحايا يترددون في تقديم شكوى بسبب الخوف أو الإحراج أو عدم معرفتهم بالإجراءات القانونية المتاحة.

موقف القانون الكويتي من المشكلة:

- يوفر القانون الكويتي حماية للأفراد من بعض صور الإساءة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات.
- يمكن أن تترتب مسؤولية قانونية على بعض الأفعال الإلكترونية التي تتضمن التشهير أو الإساءة أو الاعتداء على خصوصية الآخرين.
- يهدف التنظيم القانوني إلى حماية كرامة الإنسان وسمعته وخصوصيته أثناء استخدام الوسائل الإلكترونية.

آثار التنمر الإلكتروني:

قد يؤدي التنمر الإلكتروني إلى شعور الضحية بالخوف والقلق والحرج نتيجة استمرار الإساءة وانتشارها بين الآخرين.

ومن وجهة نظري، فإن وجود القوانين والعقوبات أمر ضروري، لكنه لا يكفي وحده للقضاء على التنمر الإلكتروني.

كما أرى أن جزءا من المشكلة يرجع إلى ضعف الوعي لدى بعض الأشخاص بخطورة الكلمات والصور التي ينشرونها عبر الإنترنت، وأعتقد أن بعض الضحايا لا يعرفون حقوقهم القانونية أو يخافون من تقديم الشكوى، مما قد يشجع المتنمر على الاستمرار. كذلك أرى أن الوقاية والتوعية يجب أن تبدأ من الأسرة والمدرسة والجامعة قبل وقوع المشكلة وليس بعد حدوثها فقط.

الحلول المقترحة للحد من التنمر الإلكتروني:

- زيادة حملات التوعية التي توضح للمجتمع خطورة التنمر الإلكتروني والعواقب القانونية التي قد تترتب عليه.
- تنظيم برامج توعية في المدارس والجامعات لتعليم الطلبة الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.
- تشجيع الضحايا على الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية مثل الرسائل والصور وعدم حذفها قبل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

نورا بدر العدواني
كلية الدراسات التجارية/ تخصص قانون

خلال برنامج خاص عقد في جمعية المهندسين بمشاركة 6 جهات حكومية

تأهيل 35 مهندساً ومهندسة لإدارة عقود المقاولات والصيانة في مشاريع الدولة

اختتمت جمعية المهندسين برنامجا تدريبيا موسعا حول إدارة عقود المقاولة، وفقا لأحكام القانون المدني الكويتي وقانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016. أقيم البرنامج في مقر الجمعية واستمر لمدة أسبوعين، وقدمه د.يوسف العليان.

وأوضح عضو مجلس إدارة الجمعية والمشرف على البرنامج، م.برجس الدوسري، أن الجمعية ارتأت تنظيم هذه الدورة ودعوة الزملاء من مختلف الجهات ذات العلاقة لتأهيل المزيد من المهندسين في شتى المواقع، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في خطط التنمية التي تشهدها البلاد بمختلف الجوانب المتصلة بالعمل الهندسي. وأكد أن نحو 35 مهندسا ومهندسة من مواقع قيادية في 6 جهات حكومية شاركوا في هذا البرنامج، الذي صمم خصيصا بهدف تطوير مهارات الكوادر الهندسية في ظل التشريعات الكويتية المتعلقة بالعقود والعمل الهندسي، ولاسيما في التعاقدات الحكومية. وأضاف الدوسري أن البرنامج حقق أهدافه المرجوة، ومن أبرزها تعزيز فهم العقود والمخاطر التعاقدية، وإدارة الأوامر التغييرية والمطالبات، وتقليل المنازعات، فضلا عن رفع كفاءة التنفيذ في مختلف المشاريع، وتطوير المهارات والقدرات المرتبطة بالجوانب المالية والزمنية. وأشار إلى أن البرنامج استهدف أيضا التعريف بالطرق الفنية والإدارية والقانونية للحد من الأوامر التغييرية، من خلال إطلاع المهندسين – خاصة العاملين في المشاريع الكبرى – على مستجدات هذه المتطلبات وأنواعها وشروطها، لافتا إلى وجود الكثير من الأعمال التي لا تشملها الأوامر التغييرية، بالإضافة إلى التعليمات والجوانب التعاقدية القانونية المحيطة بها، وأهمية صياغة تقاريرها وكيفية احتساب أثرها المالي على المشاريع.


م.برجس الدوسري ود.يوسف العليان وأمين سر جمعية المهندسين فهد العتيبي يكرمون أحد المهندسين في ختام البرنامج